مجلس بغداد يسعى لمنع التجمهر في أماكن التفجيرات

بغداد/ المدى

دعت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد، جميع المدنيين الى عدم التجمهر قرب أماكن التفجيرات لتلافي الهجمات المزدوجة التي يراد منها إيقاع ضحايا اكثر عدداً، فيما اكدت انها فاتحت جميع الجهات التي لها تأثير على المدنيين كخطباء المساجد وشيوخ العشائر لتولي مهمة التثقيف.

وقتل وجرح في بغداد الخميس الماضي العشرات من المدنيين اثر تفجيرات مزدوجة تم اغلبها بسيارات ملغمة وبطريقة أريد منها إيقاع اكبر عدد من الضحايا وفقا للقيادات الأمنية.

وقال رئيس اللجنة عبد الكريم الذرب لوكالة كردستان للانباء إن "اللجنة الامنية في مجلس المحافظة باشرت بحملة تهدف الى منع المدنيين من التجمهر قرب اماكن التفجيرات خشية استهدافهم بهجمات اخرى"، مبينا أن "الحملة شملت ابلاغ ائمة المساجد بإرشاد المدنيين لتلافي وقوع الضحايا".

واوضح الذرب أن "اللجنة الامنية ابلغت ايضا شيوخ العشائر وخطباء المساجد بمساعدتها لمغادرة الظاهرة غير المرحب بها من تجمهر المدنيين قرب اماكن التفجيرات خوفا على ارواحهم"، مبينا أن "القاعدة تحاول من خلال التفجيرات استهداف التجمعات المدنية".

وتابع أن "غالبية التفجيرات التي تحصل هي مزدوجة، التفجير الأول هو الطعم كي يتجمهر المدنيين والثاني هو لإيقاع عدد كبير من الضحايا".

ويعتمد تنظيم القاعدة في العراق حسب خبراء أمنيين بعد نجاح خططه بإيقاع عدد كبير من الضحايا على أحداث تفجيرات مزدوجة الاول لجر المدنيين اليه والثاني يستهدف تجمع المدنيين.

وبالرغم من أن القوات الامنية تمنع تلك التجمعات قرب مكان التفجيرات لكنها في بعض الاحيان تكون عاجزة عن ذلك كما حصل في تفجيرات البصرة المزدوجة قبل شهرين التي أوقعت عشرات القتلى والجرحى بسبب استهداف تجمع مدنيين قرب تفجير مموه.

كما أكدت محافظة بغداد السبت امس الاول ان الموازنة الجديدة للعام الحالي خصصت مبلغ ٢٠ مليار دينار لشراء ونصب كاميرات مراقبة بتقنية عالية في عموم بغداد.

ومن شأن هذه الكاميرات كشف تفاصيل دقيقة عن السيارات الملغمة ومستخدميها والتحركات المشبوهة.

وقال عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي هناك عجز مؤشر في عدد الكاميرات الموجودة في بغداد وكذلك مستوى أدائها بمقدار ٧٠٪.

وتابع: "تسببت الدورة السابقة للمجلس في تعطيل هذا المشروع وعدم انجازه بالشكل المطلوب والذي يمكن من خلاله التصدي للهجمات المتواصلة التي تتعرض لها بغداد بواسطة السيارات المفخخة والعبوات الناسفة".

وأضاف أن النقص الحاصل في عدد الكاميرات وكذلك عدم تنصيبها بالشكل الكامل لفترة عمل على مدى ٢٤ ساعة يومياً امر غير مقبول.

وبين أن الأموال رصدت لأجل انجاز نصب الكاميرات وتحسين أدائها لكنها تعطلت لأكثر من ثلاث سنوات بسبب نوع العلاقة غير المتوافقة مع وزارة الداخلية.

وأكد أن لكاميرات المراقبة دورا كبيراً في إفشال العمليات المسلحة ووضع الخطط الاستباقية للتصدي لها. ورفض الإعلان عن عدد الكاميرات الموجودة حاليا في بغداد لـ"أسباب أمنية".

رئيس الوزراء يرفض تقريب وجهات النظر.. و"تجديد": لن نساند مجرما

المالكي لكتلة الهاشمي: لا أكنّ له العداء.. القضاء يحسم ملفه

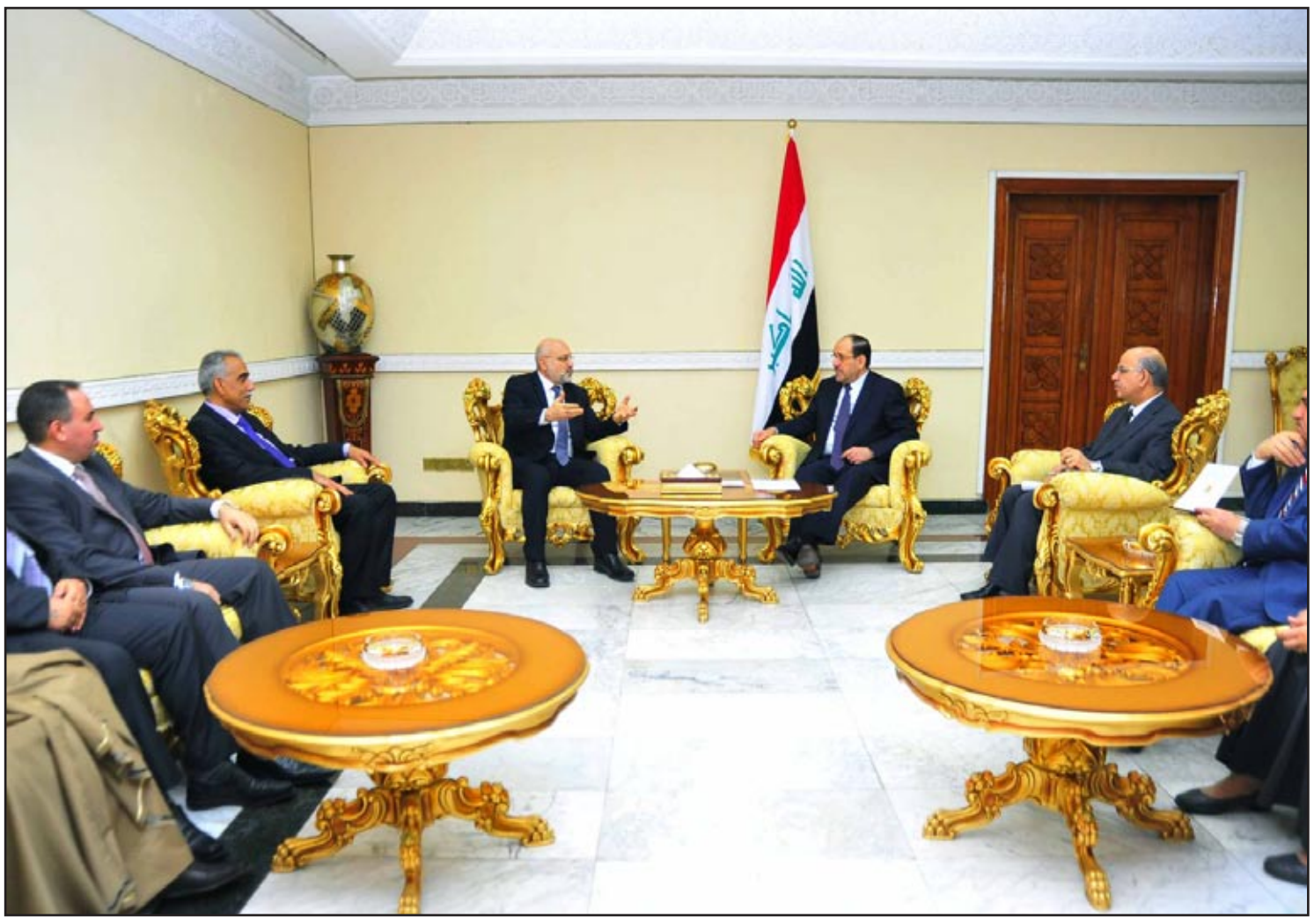

جانب من لقاء المالكي بوفد كتلة الهاشمي امس ...(رئاسة الوزراء)

رفض رئيس الوزراء العمل على تقريب وجهات النظر مع نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة، معتبرا ملف الاخير قضائيا يحل وفق السياقات القانونية"، كما دعا جميع الكتل السياسية إلى التعاون لمواجهة التحديات التي تحيط بالعراق لضمان وحدته واستقراره، مؤكدا أن احترام القانون واستقلال القضاء يمثلان ركنين أساسيين في نظامنا، فيما أشارت كتلة تجديد بزعامة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى أهمية التواصل المباشر مع رئيس الوزراء لفتح صفحة جديدة من التعاون والتنسيق.

□ بغداد/ المدى

وكان مجلس القضاء قد اصدر في وقت سابق مذكرة اعتقال بحق الهاشمي وفق المادة الرابعة من قانون الإرهاب بتهمة دعمه لجماعات مسلحة، كما أكدت انه متهم بما يقارب الـ ١٥٠ جريمة، تم إحالة ثلاثة منها الى القضاء الذي سينظر فيها في الثالث من ايار المقبل، اذ ستتم محاكمته وصهره احمد قحطان غيابيا، فضلا عن باقي عناصر حمايته المحتجزين حاليا على ذمة التحقيق.

وقال نوري المالكي في بيان صدر عن مكتبه على هامش لقائه وفدا من كتلة تجديد البرلمانية بزعامة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي هو الأول من نوعه بعد اصدار مذكرة الاعتقال، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "هناك تحديات تحيط بنا، وعلينا توحيد صفوفنا لمواجهتها"، مؤكدا على "ضرورة التعاون بين جميع الكتل والكيانات السياسية من أجل رفعة العراق وتعزيز وحدته واستقراره".

وأضاف المالكي أن "احترام القانون واستقلال القضاء يمثلان ركنين أساسيين في نظامنا"، داعيا الجميع إلى "العمل لتعزيز ذلك".

من جانبهم أشار نواب كتلة تجديد إلى أهمية "التواصل المباشر مع رئيس الوزراء"، مؤكدين سعيهم "من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على هيبة القانون واستقلال القضاء".

ودعا الوفد إلى " فتح صفحة جديدة من التعاون والتنسيق على مختلف الأصعدة السياسية والبرلمانية"، معربين عن ثقتهم بـ"نجاح مؤتمر قمة بغداد واستعدادهم التام للتعاون من أجل تحقيق ذلك".

من جانبها قالت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء مريم الريس : "ان اللقاء جرى بطلب من كتلة تجديد المكونة من سبعة اعضاء، ان المالكي استجاب له".

وتابعت الريس في تصريح خصت به (المدى) عقب اللقاء "لم يحمل نواب كتلة الهاشمي مطالب معهم بقدر ما ابدوا حرصا على هيبة القانون وتم التأكيد على ان ملف نائب رئيس الجمهورية موجود في الكثير من دول العالم، ولكن يجب ألا يزيد من حدة التشنجات السياسية".

وأردفت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء مريم الريس: "ان المالكي لا يريد تقريب وجهات النظر مع الهاشمي لعدم وجود خلاف شخصي معه، فالأمر قضائي يحل عبر الوسائل القانونية".

ونقلت الريس عن وفد كتلة الهاشمي القول "انهم لا يتدخلون في القضاء ولا يريدون اضاعة الدم العراقي وعدم الوقوف مع المجرم لكن الحل يكون من خلال الدستور والتشريعات النافذة واحترام القضاء".

واضافت المستشارة الحكومية ان المالكي ابلغ نواب (تجديد) "انه لم يكن يعرف بالاجراءات القانونية المتخذة من قبل القضاء بحق الهاشمي لانه كان حينها خارج العراق، وليس لديه عداء شخصي معه، كما طالب بدعم القضاء وعدم التدخل في قراراته، كما شدد على ضرورة ايقاف التصعيد الاعلامي بهذا الصدد".

وقالت الريس "ان مجيئهم الى المالكي لإيصال رسالة بأنهم مع القانون ولا يتفقون مع الاتهامات التي أطلقها نائب الرئيس الى رئيس الوزراء والى القضاء بأنه مسيس، لانه تحدث عن بعض الملاحظات عن خطاب الهاشمي".

وتابعت "ان الاجتماع انتهى بأجواء ايجابية وإن جميع الاطراف بدا عليها الرضا لانهم اتفقوا على ان يكون الدستور والقانون الحكم في هكذا ملفات".

واتهم الهاشمي، في الاسبوع الماضي الحكومة بتحويل قضايا سجلت ضد مجهول لاتهامه بها، مهدداً باللجوء إلى المجتمع الدولي بكل أبعاده في حال كان رد مجلس القضاء الأعلى سلبياً تجاه طلب نقل قضيته إلى كركوك، فيما فند ما عرضه القضاء بشأن تورط عناصر حمايته بأعمال عنف.

يذكر أن قضية الهاشمي تسببت وأشعلت أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، إضافة إلى تقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

لجنة الصحّة تحمّل المواطن والحكومة المسؤوليّة مناصفة

تقرير دولي: العراق آخر دولة تهتم بالبيئة

□ بغداد/ المدى

وضع تقرير عالمي العراق في نهاية الدول التي تهتم بالاداء البيئي ضمن عام ٢٠١٢، امر اعتبرته اللجان البرلمانية المتخصصة طبيعا في ظل عدم وجود رعاية لهذا المجال من قبل الدولة، متهمة وزارة البيئة بأنها غير فعالة في عملها، لكنها حذرت من التوجه الى الغائها ودمجها بوزارة الصحة. وأنتج المؤشر من قبل باحثين في جامعات ييل وكولومبيا في الولايات المتحدة، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ويرتب ١٣٢ دولة، عبر ١٠ فئات من بينها السياسة والبيئة، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي وإدارة الغابات، وإدارة مصايد الأسماك.

واستنادا إلى بيانات من البنك الدولي والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات، يهدف المؤشر الى تسليط الضوء على إنجازات الدول في مجال البيئة، فضلا عن أوجه القصور وتوجيه السياسات لذلك.

وقال مديرة مشروع ييل المشرفة على مؤشر الاداء البيئي، انجل هسو: انه حول العالم ازداد الوصول إلى معايير مياه الشرب والصرف الصحي في السنوات الـ ١٠ الماضية، ولكنها انخفضت في مناطق أخرى، بما في ذلك التخفيف من تغير المناخ.

وكانت انبعاثات الغاز قد سجلت واحدا من العوامل وراء مرتبة كازاخستان الأخيرة من ١٢٩ في مؤشر هذا العام.

واضافت هسو "بالنسبة لكازاخستان، كان اداؤها الأدنى بشأن تغيير المناخ (وجودة) الهواء، وهذا يرجع إلى حقيقة أنها شديدة الاعتماد على الفحم".

ووفقا لهسو، فأن "٤٥ ٪ من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون تأتي من محطات الطاقة في البلاد التي تعمل بالفحم، وما وجدته مثيرا للاهتمام هو أن لديها القليل جدا من السياسات الحكومية النشطة لتوسيع الطاقة في قطاع الكهرباء."

تحويل مجاري الأنهار وغيرها من المشاكل لإدارة المياه ومن الناحية السياسية المشحونة بالقضايا التي تعاني منها المنطقة ككل سحب كازاخستان أيضا إلى أسفل القائمة.

وتأتي تركمانستان، من المرتبة الثانية الى الاخيرة على المؤشر، حيث تناضل بقوة مع الانبعاثات، ومياه الصرف الزراعي، وإدارة النفايات.

وفي المرتبة ١٠٦، تأتي روسيا ٢٠١٢ حيث تنذر المرتبة بالخطر، ولكن ليس في الأسفل.

ومع ذلك، تقول هسو انه خلال ١٠ أعوام من البيانات، تأتي روسيا متأخرة في الماضي بين الدول التي شملها الاستطلاع عن التقدم البيئي.

فسجل موسكو، كما تقول، "يسير في الاتجاه الخاطئ"،وفي الجزء السفلي جدا من قائمة هذا العام يأتي العراق، وهي مرتبة تقول عنها هسو "أنها مفهومة مع القلق البيئي الذي تغلبت عليه الحاجة إلى بناء حكومة".

وبغداد سوف تضطر إلى مواجهة كبيرة في تدهور بيئي، وقضايا إدارة المياه، وتلوث الهواء فهي لا تنخفض لديها معايير الاداء بل إنها في تراجع مستمر.

وسجل مؤشر عام ٢٠١٢ الأداء الأفضل لسويسرا، ولاتفيا، والنرويج، ولوكسمبورغ، وكوستاريكا.

وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الـ٩، والولايات المتحدة الأميركية في المرتبة ٤٩ ، فيما جاءت في في المرتبة ١١٦.

من جانبها لم تستغرب لجنة البيئة والصحة في مجلس النواب، التقرير الدولي، وحملت المواطن والحكومة مسؤولية الحفاظ على البيئة محذرة من الحاق وزارة البيئة بالصحة كما اشاع له البعض في الوقت الحالي.

وقال عضو اللجنة حبيب الطرفي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس: "لا توجد معايير للبيئة في العراق، فالعمل العشوائي من دون سن قانون لوزاراتي البيئة والصحة ووضع معايير واضحة عالمية تتناسب مع ما طرأ في العراق من تغييرات على المقاييس".

وتابع "ان البيئة في العراق سيئة لا تتماثل مع ما هو موجود في باقي الدول لا من حيث ثقافة المواطن الذي اصبح بعيد عنها واعتبرها شيئا ثانويا، كما هو الحال بالنسبة للدولة التي لم تعد تحترمها، بل كان هناك توجه لالغاء وزارة البيئة ودمجها بالصحة، انه امر في غاية الخطورة لعدم وجود جهة حكومية تشرف على هذا المجال".

غير ان الطرفي قال: "بالرغم من وجود الوزارة لكنها لم تحقق شيئا" داعيا المعنيين فيها ان تكون بيئة العراق مساوية لما هو موجود في دول الجوار على اقل تقدير".

جلسة سابقة للجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب... ارشيف

العراقيّة تؤكّد حقّها في تدويل خلافها مع دولة القانون

المجلس الإسلامي: الحوارات مستمرّة.. وحلّ الأزمة داخليّا

□ بغداد/ المدى

حميد معلة

ذكر المجلس الاعلى الاسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم، امس الاحد، أن حوارات الكتل السياسية في اطار اللجنة التحضيرية لم تصل الى طريق مسدود، مبينا أن موقفه داعم لإيجاد حلول داخلية للمشاكل وعدم تدويلها تحت اي عنوان. يأتي ذلك بعد ثلاثة أيام من تهديد زعيم القائمة العراقية اياد علاوي بأنه في حال عدم حل الأزمة السياسية "حالا" فإن قائمته ستكون مجبرة على تقديم مذكرة إلى الجامعة العربية بعرض ملف الأزمة السياسية في العراق على الجامعة العربية في قمتها المقبلة في بغداد لمعالجتها كما تعالج الأزمات في دول عربية أخرى، مؤكدا أن العراقية لا تريد ان يتم استغلال المؤتمر الوطني كجسر للعبور إلى مرحلة استضافة القمة فحسب من دون معالجة المشاكل الداخلية.

غير ان العراقية اكدت حق لجوء القائمة بزعامة اياد علاوي الى جميع الوسائل في حال عجز حل الأزمة السياسية داخلياً.

وتم تأجيل اللقاء الخامس للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني الى الخميس المقبل من اجل اعداد ورقة عمل واحدة يتم من خلالها الخروج من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد. وقال المتحدث باسم المجلس الاسلامي الاعلى حميد معلة إن "الحوارات بين الكتل السياسية لا تزال متواصلة ولم تصل تلك الحوارات الى طريق مسدود حتى الان"، مبينا أن "الكتل السياسية كانت قد طرحت أوراقها وهي تناقش من قبل اللجنة التحضيرية". واوضح معلة أن "المجلس الاعلى ليس مع اللجوء الى طرق تدويل القضايا العراقية لأننا شخصنا من البداية أن الحل يجب أن يكون داخلياً، ونحن ننصح حتى باقي الدول بأن مشاكلها الداخلية يجب ان تحسم داخليا دون التدخلات الخارجية".

وتتهم القائمة العراقية زعيم ائتلاف دولة القانون ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي بتسويف الاتفاقات السياسية ومحاولة اقصاء شركائه من العملية السياسية وخصوصا القائمة العراقية.

وكان المالكي قد اقال نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك من منصبه وهو قيادي في قائمة علاوي على خلفية تهجمه عليه بتصريحات صحفية وصفه من خلالها بـ"الدكتاتور".

ويرى المالكي أن المرحلة المقبلة يجب ان تكون واضحة من خلال تبنى جميع المشاركين في العملية السياسية خطابا موحداً او ايجاد البديل عن المشاركة وهي "المعارضة" السياسية التي تفتقدها العملية السياسية.

بالمقابل قال رئيس الكتلة العراقية في مجلس النواب سلمان الجميلي ان "من حق القائمة العراقية ان تلجأ الى جميع الوسائل بما تراها مناسبة للضغط باتجاه حل الأزمة السياسية الراهنة التي نعتقد بأنها ستؤثر على مستقبل البلاد واستقرارها وتحقيق العدالة فيها في حال عجزت الكتل السياسية داخلياً وعند عدم تفهم شركائنا في حل الأزمة".

وأضاف " نحن لا نطلب من الدول العربية التدخل في حل الأزمة في العراق ولكن نقول ان الدول اليوم لا تعيش في معزل عن تأثيرات الدول الأخرى ونحن نأمُل ان تحل الأزمة قبل انعقاد القمة العربية".